وقدم تحقيقه فارجع اليه **قوله** غير مستقيم اي على ما ذهب اليه
اما على ما تقدم فهو مستقيم بالنظر للمادة كما علمت **قوله**
ولما كان الخ قال هكذا المحشي وجدنا في اكثر النسخ التي وقفنا
عليها والحق فيها اذا بدل لما لان الفاء لا تقع في جوابها اه اقول
في كلامه نظر من وجهين الاول ان قوله فالحق فيها اذا بدل لما
يقتضي ان الفاء يقترن بها جواب اذا ولو كان غير جملة اسمية
وليس كذلك الثاني ان التعليل بقوله لان الفاء الخ ممنوع بما نص عليه
الرضي وعبارته لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعده اما في لفظا او معنى
وجوابه ايضا كذلك وجملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة قال تعالى
فلما كتب عليهم اذا فريق اوقع الفاء ورب ما كان ماضيا مع الفاء وقد
يكون مضارعا انتهى فان قلت لعل كلامه مبني على ما نص
عليه ابن هشام واختاره من ان الفاء لا تدخل على ما هو جوابها
قلت يمكن تخريج ما ذكر على جعل الجواب محذوفا وجعل المقرون
بالفاء مفرعا على حد ما قيل في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم
مقتصد اذ التقدير تفرقوا فمنهم الخ كما صرح بذلك ابن هشام
قوله بهذا الاعتبار علة في المعنى للحكم وقوله اذ قد اعتبر علة
لجهة القضية وهي قوله دائما فلم يلزم اجتماع علتين على
معلول واحد كما افاده المحشي ثم قال في الثاني غني عن الاول نعم
فلا حاجة اليه **قوله** بما يحصل له اي بمتعلق يحصل مدلول الحرف له اي
باعتباره فقوله يحصل صفة او صلة جرت على غير من هي له فكان
الواجب ابراز الضمير الا ان يقال ان هذا جار على المذهب الكوفي

قوله

قوله فلا يعقل لغيره اي لا يعقل اثباته لغيره لما تقدم من ان
الاثبات للغير فرع الاستقلال تامل **التنبيه العاشر**
قوله في ضمير الغائب قال العصام اي في تحقيق مفهومه هل هو
موضوع للجزئيات حقيقة او اضافية كما يقتضيه كثرة رجوعه
الى الكليات وهي تبعد التجوز او موضوع لجزئيات شخصية
كسائر اخواته من الضمائر لينتظم الكل في سلك واحد ويؤخذ
من كلام المحشي ان المعنى في عده كاخويه جزئيا نظر لمخالفته
لهما في كثير من المواضع وجعله مجازا فيها تأباه الكثرة وعلى هذا
تكون النسبة المنقولة عن المصنف متعددة ومواردها واحد
قوله وفي كليته اي الحكم بها في الجملة وهو ما اذا كان راجعا لامر
كلي باعتبار تفهم وضعه لما ذكر **قوله** تامل قال العصام حتى يظهر
لك ان القول بالتجوز اهون من فوات رعاية الطرد اي طرد الباب
وجعل الكل جزئيات **قوله** وجه النظر الخ هذا ربما يفيد ان العطف
في كلام المصنف للتفسير وليس كذلك لما تقدم **قوله** انما عده جزئيا
قال المحشي اي حقيقيا ثم اورد ان عده من المعارف لا يوجب ذلك لان
التعيين المعتبر فيها اعم من النوعي والشخصي ولا ضرورة تدعو
لما ذكره اذ يجوز ان يكون المراد بقول الشنه انما عده جزئيا اي
اطلق عليه هذا اللفظ ولم يطلق عليه لفظ الكلي نظر لما ذكر
ولا شك ان عد المضمرات من المعارف انما ينافي سبب ذلك تامل
التنبيه الحادي عشر **قوله** لاشارة على التفوقة ضمن الاشارة
معنى التنبيه فعداه بعلى والا فالاشارة وما تصرف منها انما تتعدى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)